



نخيل نيوز /متابعة

قرر وزير المالية فالح ساري، اليوم الثلاثاء، الغاء استمارة التقييم للعلوة السنوية وعدم اعتمادها أو مطالبة الموظفين بتقديمها.

ووفقا لوثيقة اطلعت عليها وكالة نخيل عراقي ، انه "لاحقاً باعمامينا المتضمنين اعتماد استمارة تقييم الموظفين الخاصة بالترفيه والعلوة السنوية واستناداً الى احكام المادة (20) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 المعدل وبالنظر الى انتفاء السند القانوني لاعتماد استمارة تقييم الموظف لغرض منح العلوة السنوية تقرر ما يأتي: الغاء العمل باستمارة تقييم الموظف لغرض منح العلوة السنوية وعدم اعتمادها او مطالبة الموظفين بتقديمها لهذا الغرض اعتباراً من تاريخ صدور هذا التعميم.

- يقتصر اعتماد استمارة تقييم الموظف على أغراض الترفيه الوظيفي حصراً وفقاً للضوابط والاحكام القانونية النافذة.



No:
Date:



إلى / مجلس النواب
مجلس القضاء الأعلى
المحكمة الاتحادية العليا
مجلس الدولة
مجلس الخدمة العامة الاتحادي
الوزارات كافة
الجهات غير المرتبطة بوزارة
جهاز المخابرات الوطني
جهاز الأمن الوطني العراقي
مستشارية الأمن القومي
هيئة النزاهة الاتحادية
الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة
ديوان الرقابة المالية الاتحادية
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
المفوضية العليا لحقوق الإنسان
هيئة التصنيع الحربي
الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة
الهيئة العامة لرقابة تخصيص الموارد الاتحادية
البنك المركزي العراقي
أمانة بغداد
الهيئة الوطنية للاستثمار
هيئة الإعلام والاتصالات
المجمع العلمي
بيت الحكمة
ديوان الوقف الشيعي
ديوان الوقف السني
ديوان أوقاف الديانات المسيحية واليزيدية والصابئة المندائية

م / استمارة تقييم الموظفين

لاحقاً بإعتمادينا المرقمين ٥٦٣٦٠ في ٢٠١٢/٧/١٧ و ٩٦٤٢٨ في ٢٠١٢/١٢/٤ المتضمنين
(اعتماد استمارة تقييم الموظفين الخاصة بالترقية والعلاوة السنوية) واستناداً الى احكام المادة (٢٠) من قانون
رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ المعدل وبالنظر الى انتفاء السند القانوني
لاعتداد استمارة تقييم الموظف لغرض منح العلاوة السنوية تقرر ما يأتي:-
١- إلغاء العمل باستمارة تقييم الموظف لغرض منح العلاوة السنوية وعدم اعتمادها او مطالبة
الموظفين بتقديمها لهذا الغرض اعتباراً من تاريخ صدور هذا التعميم .
٢- يقتصر اعتماد استمارة تقييم الموظف على أغراض الترفيع الوظيفي حصراً وفقاً للضوابط والاحكام
القانونية النافذة.

للاطلاع واتخاذ ما يلزم لتنفيذ ذلك والغاء أي اجراء يتعارض مع احكام هذا التعميم ... مع التقدير

فصلح ساري

وزير المالية

٢٠٦٨/٨

راجين التغفل بالاطلاع ... مع التقدير

سند منه الى :-
ديوان رئاسة الجمهورية
مكتب رئيس مجلس الوزراء
الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان
الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة التدقيق والرقابة
مجلس الوزراء / مؤسسة الشهداء
مجلس الوزراء / مؤسسة السنداء السياسيين
مكتب الوزير
مكتب السيد لوكيل

الدوائر والمصارف والشركات والمؤسسات التابعة لهذه الوزارة / مكتب المدير العام لغرض اعلام ... مع التقدير
الدائرة الادارية والمالية / قسم الموارد البشرية / إضافة الى ما تقدم يقتضي اعداد قاعدة بيانات دقيقة
ومتكاملة ومحدثة تتضمن موليد استحقاق العلاوات السنوية للموظفين مع اعتماد آلية واضحة لمبايعتها
وبالتسوية مع الدوائر المعنية وتحميل الموظف المختص المسؤولية عن أي تأخير او تقصير يترتب عليه تأخر
الموظفين أو المساس بحقوقهم المالية